

مليونيات العراقيين ومليونية الصدر

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

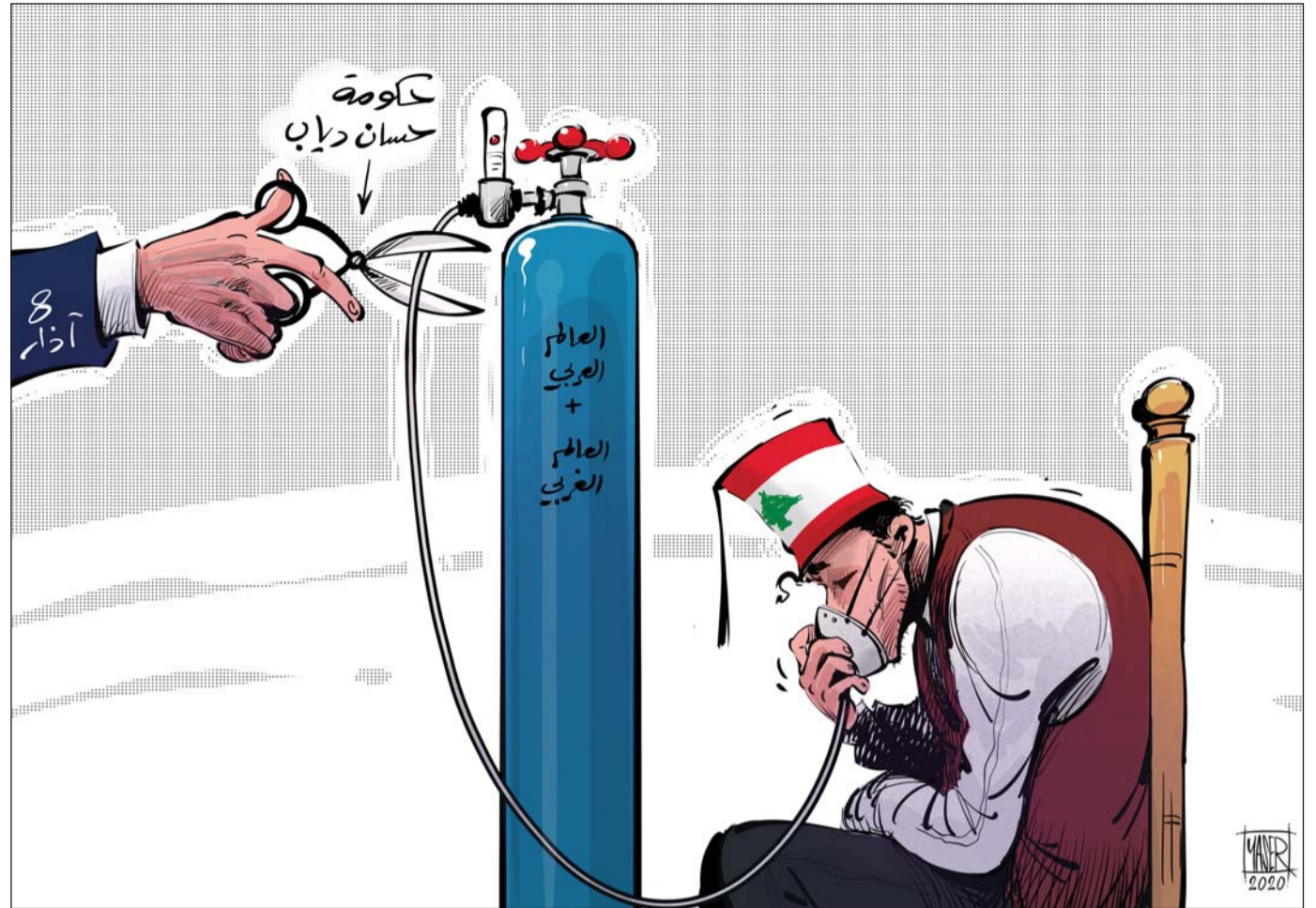
أدخل مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري في العراق، مصطلح المليونية على حشوده وتظاهراته التي كان دائماً يدعو فيها إلى الإصلاح، حيث لا يوجد عداد يحصي أرقام المتظاهرين لكنها عبارة ارتبطت بالمعنويات أكثر من تعبيرها عن الحقيقة. في حين أن المليونيات الحقيقية هي التي انطلقت في الأول من أكتوبر 2019 في الانتفاضة الشبابية في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية، لأن المحافظات الغربية والشمالية من العراق لم تشارك فعلياً لقلّة وطنيتها، وإنما لإعتبارات أوجدتها سياسات الأحزاب الشيعية وخلفتها عمليات البطش والقمع التي نفذتها ميليشياتها المسلحة ضد العرب السنة في تلك المحافظات العربية. المليونيات الحقيقية عبّرت عن مطالبها، وواجه الفتيان العراقيون بصورهم سلاح القنص والقتل وقدموا أكثر من 600 شهيد و23 جريحاً على طريق الثورة التي فتحت عهداً جديداً للعراق.

تظاهرات الجمعة، والتي من المحتمل انطلاقها في موقع المنتفضين الحقيقيين بميدان التحرير ببغداد، تقررت في طهران بعد مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني وأبومهدي المهندس كواحدة من خيارات الرد الإيراني على الولايات المتحدة في العراق بعد تراجعها عن التصعيد العسكري، وتوكلت أذرعها في العراق لإثارة موجات من الضجيج الإعلامي، وعدم مواصلة الرد العسكري لأنها تعلم نتائج ذلك التدميرية لقوتها الكارتونية أمام قوة الجيش الأميركي، وإعلانها الرسمي أنها لا تطالب برحيل القوات الأميركية عن العراق في مخادعة للراي العام للإيهاب بان العراقيين هم الذين يريدون إخراج تلك القوات من بلدهم وليست إيران.

اجتماعات قم بين الصدر وهادي العامري وقادة الميليشيات الأخرى الذين غادروا العراق بعد مقتل سليماني، بحثت متطلبات مرحلة ما بعد استقالة عبدالمهدي وكيفية التعاطي مع صعوبات الخروج من "ورطة" الانتفاضة التي تتقاطع مع مصالح إيران ونفوذها في العراق، وتسعى إلى إنهاء هذا النفوذ فعلياً في الأمد القصير إذا ما تحققت أهداف الانتفاضة.

ما توصل إليه المجتمعون حسب تسريبات هو مخرج يُضعف إمكانيات الانتفاضة عن تحقيق أهدافها السياسية، وأوكل هذا الدور مقتدى الصدر الذي لا يستطيع مجابهة المنتفضين وهو الذي دائماً ما كان يتحدث باسمهم، لكن المخرج الفني يؤدي إلى ذات الهدف لواد الانتفاضة عبر اختراقها بتظاهرة "مليونية" ترفع شعارات طرد الأميركيين، في إهانة مباشرة للثوار وكانهم لم يطالبوا برفض الاحتلال الأميركي والإيراني.

"مليونية رفض الوجود الأميركي" التي يقودها مقتدى الصدر الجمعة تخفي تحت ظلها الكثير من الألاعيب السياسية السطحية من قبل الصدر نفسه، وكلاء إيران من الفصائل المسلحة، بالنسبة للصدر يحاول إعادة زعامته لما يسميه فصائل "المقاومة" الذي بدأه في العام 2003، وهو يعلم أن هذا العهد قد انتهت مفاعيله عام 2011 بعد اتفاقية رحيل الجنود الأميركيين مع الحكومة وأحزابها، وهو ذاته كان قد حل "جيش المهدي" بعد خروج العديد من قياداته لتزعم ميليشيات أخرى،



حكومة مستقلين... من دون مستقلين

الإشراف على الانهيار اللبناني في مرحلته الأخيرة، في وقت يبدو أن السلطة السياسية لا علاقة لها بما يدور في لبنان وحوله، بل تركزت "حزب الله" يقرّر ما يجب أن يكون عليه البلد وكيف يجب أن تكون حكومته.

بكل أوضوح، لا تدري القيادة السياسية في لبنان أنّ لا مجال للجوء إلى بعض المستشارين أو الأسماء غير المعروفة وإدخال هؤلاء إلى الحكومة لتوجيه رسالة إلى العرب والمجتمع الدولي فحواها أنّ "حزب الله" يتمتع بتمثيل من النوع المبطّن في الحكومة فقط. العالم كله يعرف أنّ حكومة حسان دياب هي حكومة "حزب الله"، وأنّ هناك عقوبات أميركية وأوروبية على "حزب الله". كلما مرّ يوم يزداد عدد الدول التي تشكو من "حزب الله"، بما في ذلك في الأميركيين الجنوبيين والوسطى. لا شك أنّ العقوبات الأميركية، وغير الأميركية، على "حزب الله" فرضت على المصارف اللبنانية قيوداً معيّنة أثرت على نشاطها، في وقت صار على لبنان تأمين حاجة السوق السورية إلى الدولار أيضاً.

يظل أخطر ما في الأمر تلك الرهانات الخاطئة على أن إيران ما زالت في مرحلة صعود، وأنّ النظام السوري لا يزال قابلاً للحياة وأنه يمثل مستقبل سوريا ولبنان أيضاً. من يقدم على مثل هذه الرهانات في المرحلة الراهنة ويشكل حكومة مستقلين من دون مستقلين، إنما يراهن على سراب ويرتكب جريمة في حق لبنان واللبنانيين ومستقبل أوالدهم. لا يشبه الرهان على "الجمهورية الإسلامية" والنظام السوري سوى الرهان في الأعوام 1988 و1989 و1990 على نظام صدام حسين. كان وقتذاك رئيس الجمهورية الحالي ميشال عون في قصر بعيداً كرئيس لحكومة موقّعة مهمتها تأمين انتخاب رئيس للجمهورية. كانت نتيجة الرهان على صدام حسين حرباً على مناطق لبنانية عدّة ثم حرباً مسيحية - مسيحية أسفرت عن أكبر عملية تهجير للمسيحيين من لبنان! كانت هناك في تلك المرحلة أطراف عربية وأوروبية ودولية متمسكة بإنقاذ لبنان، خصوصاً بعد إقرار اتفاق الطائف لبنان.

لا يدري الذين شكّلوا الحكومة الراهنة في ظل ثورة شعبية حقيقية، تحوّلت للأسف إلى أعمال عنف في بعض الأحيان، أنه لم يعد هناك من يريد إنقاذ لبنان. لا بين العرب ولا بين الأميركيين. ما دام لبنان يريد أن يكون جرماً يدور في الفلك الإيراني، ليس هناك من يهتم أمره. على العكس من ذلك ليذهب أولئك الذين شكّلوا حكومة حسان دياب إلى النهاية في رهانهم الذي يبدو الطريق الأقصر إلى الكارثة...

الإصلاحات المطلوبة، أقله من أجل الحصول على المساعدات التي أقرها مؤتمر "سيبر" الذي انعقد في باريس في نيسان - أبريل من العام 2018. هناك ركيزتان أساسيتان لـ "سيبر". الأولى الإصلاحات الجزئية المطلوبة، والأخرى التعاون بين القطاعين العام والخاص، بل الشراكة بينهما. قد يكون هناك وزير أو وزيران أو ثلاثة أو أربعة يستوعبون هذه المعادلة التي تقوم على الإصلاحات والتعاون بين القطاعين والتي تشكل مدخلا للخروج من حال الانهيار. أما الباقون فهم في عالم آخر، عالم الإنغلاق على الذات الذي يترافق مع الاعتقاد بأن لبنان مهم كورقة في المواجهة بين إيران وأميركا، وأنّ نظام بشار الأسد قابل لإعادة التأهيل. هذه وصفة لتكريس حال الانهيار التي بلغها لبنان، وهي تكشف عمق الطبقة السياسية التي شكّلت مثل هذه الحكومة.

هذه ليست المرّة الأولى التي يشكّل فيها "حزب الله" حكومة في لبنان. سبق له أن شكّل مثل هذه الحكومة برئاسة نجيب ميقاتي بعدما أسقط الحزب حكومة سعد الحريري في كانون الثاني - يناير من العام 2011. تميّزت حكومة نجيب ميقاتي، التي دخلها حسان دياب كوزير للتربية، بوجود عدد لا بأس به من الوزراء العوّنين، أي التابعين لميشال عون، فيها. لكن ما كان لافتاً أن رئيس مجلس الوزراء وقتذاك، الذي كانت لديه أسبابه السورية الخاصة لقبول تشكيل حكومة من لون محدد، صمد في وجه ضغوطات كثيرة وحافظ على ثوابت معيّنة لم يتزحزح عنها، خصوصاً عندما كان يتعلّق الأمر بمشاعر الجمهور السنّي المنتشر في كل المناطق اللبنانية...

لعل جديد المرحلة الراهنة أنّ ثمة فارقا شاسعاً بين نجيب ميقاتي وحسان دياب الذي اختير عن سابق تصور وتصميم لتشكيل الحكومة، كي يثبت "حزب الله" أنّه بات يتحكّم بموقع رئيس مجلس الوزراء السنّي، تماماً مثلما يختار من هو رئيس الجمهورية الماروني (المسيحي).

هل يمكن لحكومة تشكّلت بذهنية من هذا النوع أن يكون لها مستقبل ما أم أنّها حكومة

شكّل «حزب الله» حكومة مستقلين من دون مستقلين من أجل تكريس دوره اللبناني. يعني هذا الدور أن لبنان تابع لإيران من جهة، وأنّ هناك عودة لدور ما للنظام السوري عبر شخصيات مثل جميل السيد وغيره من جهة أخرى. لا يمكن تجاهل دور جميل السيد، المدير السابق للأمن العام، في تشكيل الحكومة، وهو ما التقطه الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، وأشار إليه بأسلوب جمع بين الألعبة والظرافة...

في النهاية، يمكن وضع أسماء كل الوزراء جانباً، وطرح سؤال في غاية البساطة: ما الذي تستطيع مثل هذه الحكومة عمله من أجل إخراج لبنان من حال الانهيار التي يعاني منها. يظل أهمّ تعبير عن حال الانهيار احتجاز المصارف لأموال اللبنانيين والعرب والأجانب الذين وضوا ثقتهم في البنوك اللبنانية، فوق ذلك كله، تعطّل الدور المالي للبنان إلى درجة لم يعد في استطاعة المواطن أو المقيم أو صاحب الحساب المصرفي... أو صاحب شركة القيام بأي تحويل إلى خارج البلد. يشير ذلك إلى أن لبنان الذي عرفناه لم يعد قائماً. المخيف أنّ ليس في الحكومة الجديدة من هو قادر على استيعاب معاني الكارثة اللبنانية ذات الأبعاد المختلفة.

الأسوأ من ذلك، أن ليس فيها من يمتلك القدرة على التعاطي مع الجهات الخارجية التي في استطاعتها إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بلد اسمه لبنان. تمثّل حكومة حسان دياب كل ما كان يفترض بلبنان تفاديه خصوصاً أنّ رئيس مجلس الوزراء الجديد لا يمتلك، خلافاً لما يعتقده، أي قنوات اتصال فعّالة مع الخارج من جهة، كما أنّ الوزراء لا يستطيعون تكوين فريق عمل متكامل ينفذ

«مليونية رفض الوجود الأميركي» التي يقودها مقتدى الصدر اليوم تخفي تحت ظلها كثيراً من الألاعيب السياسية السطحية من قبل الصدر نفسه، وكلاء إيران من الفصائل المسلحة

الصدر هو جزء من النظام السياسي الذي يقود الحكومة، ليس هو من نصب، إلى جانب هادي العامري، عادل عبدالمهدي رئيساً للوزراء، وهو الآن يتحاور مجدداً لترشيح بديل عنه. وهو الذي صوّت ضمن البيت الشيعي لدعوة القوات الأميركية لإنهاء مهمتها في العراق رغم أنّ رئيس حكومة تصريف الأعمال عبدالمهدي عبّر أخيراً في حديث داخل مجلس الوزراء عن تعقيدات طلب إنهاء مهمات القوات الأميركية. كما قالاً «الدولة مرحة من الجميع». كما أنّ الرئيس العراقي برهم صالح قابل الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأربعاء الماضي رغم تحذير ميليشيات حزب الله والنجباء بطرده من بغداد إن تمت تلك المقابلة، في حين أنه عبّر عن موقف سياسي دبلوماسي يتناسب ومكانته في طلب بلده انتهاء مهمات القوات الأميركية في العراق.

أطلق الصدر تلميحات ستكشف واقعتها وقائع الجمعة عبر مظهره "الاقتراضي" صالح محمد العراقي بعدم الاعتداء على الثوار وعلى الممتلكات العامة والخاصة ورفض حمل السلاح أو الاعتداء على القوات الأمنية. المنتفضون السلميون حذروا من مخاطر "مليونية" الصدر على أمن الانتفاضة ومسيرتها، وطالبوا الصدر بالابتعاد عن أي احتكاكات مع شبابهم. وهو يعلم بأنهم رفعوا شعار "لا أميركا ولا إيران" فهل أن العراق بحاجة إلى "مليونية رديفة" تسقط شعار "لا إيران" وتبقى شعار "لا أميركا". المليونيات الصادقة في شعاراتها العراقية تفتق وجهها لوجه مع "مليونية الصدر" تمنى أن يحفظ الله شباب العراق ويحقق دماغهم الزكية، وإنهم لمنتصرون.



خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

على الرغم من وجود عدد قليل من الوزراء المعقولين في حكومة حسان دياب، وهم وزراء اختيروا بغرض التموهية ليس إلا، يبقى أنّ هذه الحكومة هي حكومة لبنانية أخرى يشكّلها "حزب الله".

شكّل "حزب الله" حكومة مستقلين من دون مستقلين من أجل تكريس دوره اللبناني. يعني هذا الدور، بين ما يعنيه، أن لبنان تابع لإيران من جهة، وأنّ هناك عودة لدور ما للنظام السوري عبر شخصيات مثل جميل السيد وغيره من جهة أخرى. لا يمكن تجاهل دور جميل السيد، المدير السابق للأمن العام، في تشكيل الحكومة، وهو ما التقطه الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، وأشار إليه بأسلوب جمع بين الألعبة والظرافة...

في النهاية، يمكن وضع أسماء كل الوزراء جانباً، وطرح سؤال في غاية البساطة: ما الذي تستطيع مثل هذه الحكومة عمله من أجل إخراج لبنان من حال الانهيار التي يعاني منها. يظل أهمّ تعبير عن حال الانهيار احتجاز المصارف لأموال اللبنانيين والعرب والأجانب الذين وضوا ثقتهم في البنوك اللبنانية، فوق ذلك كله، تعطّل الدور المالي للبنان إلى درجة لم يعد في استطاعة المواطن أو المقيم أو صاحب الحساب المصرفي... أو صاحب شركة القيام بأي تحويل إلى خارج البلد. يشير ذلك إلى أن لبنان الذي عرفناه لم يعد قائماً. المخيف أنّ ليس في الحكومة الجديدة من هو قادر على استيعاب معاني الكارثة اللبنانية ذات الأبعاد المختلفة.

الأسوأ من ذلك، أن ليس فيها من يمتلك القدرة على التعاطي مع الجهات الخارجية التي في استطاعتها إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بلد اسمه لبنان.

تمثّل حكومة حسان دياب كل ما كان يفترض بلبنان تفاديه خصوصاً أنّ رئيس مجلس الوزراء الجديد لا يمتلك، خلافاً لما يعتقده، أي قنوات اتصال فعّالة مع الخارج من جهة، كما أنّ الوزراء لا يستطيعون تكوين فريق عمل متكامل ينفذ

